اللجنة

Distr.: General
26 March 2020
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والعشرون

دورة المجلس، الجزء الأول

كينغستون، 17-21 شباط/فبراير 2020

بيان من رئيس المجلس عن أعمال المجلس خلال الجزء الأول من الدورة السادسة والعشرين

أولا - افتتاح الدورة

1 - عُقد الجزء الأول من الدورة السادسة والعشرين للمجلس في الفترة من 17 إلى 21 شباط/فبراير 2020.

ثانيا - إقرار جدول الأعمال

2 - في الجلسة 259، المعقودة في 17 شباط/فبراير 2020، أقر المجلس جدول أعمال دورته السادسة والعشرين (ISBA/26/C/1).

ثالثا - انتخاب رئيس المجلس ونواب الرئيس

3 - في الجلسة نفسها، وإثر مشاورات جرت بين المجموعات الإقليمية، انتخب المجلس ممثلي نيجيريا (الدول الأفريقية) والاتحاد الروسي (دول أوروبا الشرقية) وجامايكا (دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) وكندا (دول أوروبا الغربية ودول أخرى) نوابا للرئيس. وانتخب المجلس لاحقا تانييلا كولا (تونغا) رئيسا للمجلس للدورة السادسة والعشرين.

4 - وفي 19 شباط/فبراير 2020، أعلن الرئيس أنه اضطر إلى التوقف عن شغل منصبه. وعملا بالمادة 24 (2) من النظام الداخلي للمجلس، عين المكتب إحدى نواب الرئيس، كاثي - آن براون (جامايكا)، لتقوم مقامه إلى حين انتخاب رئيس جديد.

الرجاء إعادة استعمال الورق

رابعا - تقرير الأمين العام عن وثائق تفويض أعضاء المجلس

5 - في الجلسة 263، المعقودة في 20 شباط/فبراير 2020، أشار الأمين العام إلى أنه حتى ذلك التاريخ، وردت وثائق تفويض من 33 عضوا من أعضاء المجلس. وأُشير إلى أنه وفقا لنظام توزيع المقاعد بين المجموعات الإقليمية المتفق عليه في الدورة الأولى للمجلس، رشّحت مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ تونغا للمشاركة في جلسات المجلس دون أن يكون لها الحق في التصويت أثناء الدورة السادسة والعشرين. وفي عام 2021، سيحين دور مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخلي عن مقعد في المجلس.

خامسا - المسائل المتعلقة بانتخاب أعضاء اللجنة القانونية والتقنية في عام 2021

6 - عاد المجلس، على النحو الذي طُلب في جلسته 258، المعقودة في 19 تموز/يوليه 2019، إلى مسألة انتخاب أعضاء اللجنة القانونية والتقنية على سبيل الأولوية في جلستيه 259 و 260 المعقودتين في 17 شباط/فبراير 2020. ونظر المجلس في مقترحين هما: مشروع مقرر المجلس المتعلق بانتخاب أعضاء اللجنة، المقدم من الجزائر، باسم المجموعة الأفريقية، والبرازيل، باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ISBA/25/C/L.2)، ومقترح تعديل مشروع مقرر المجلس ISBA/25/C/L.2 المتعلق بانتخاب أعضاء اللجنة، المقدم من إسبانيا وأستراليا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج (ISBA/26/C/L.2).

7 - وعلى الرغم من أن عدة وفود أكدت وجود العديد من القواسم المشتركة في المقترحين المعروضين على المجلس، لم يحظ أي من المقترحين بتوافق الآراء. وفي 17 و 18 و 19 شباط/فبراير، اجتمع المجلس في إطار غير رسمي من أجل التوصل إلى حل وسط بشأن التكوين والحجم الأمثلين للجنة، مع توفير المجموعة المناسبة من الخبرات، ومع مراعاة التوزيع الجغرافي العادل وتمثيل المصالح الخاصة. وكلف المجلس أحد نواب الرئيس، فلاديسلاف كورباتسكي (الاتحاد الروسي)، بتيسير إجراء مشاورات غير رسمية بغرض إعداد مشروع مقرر يعكس بما فيه الكفاية آراء جميع أعضاء المجلس للنظر فيه واعتماده بتوافق الآراء.

8 - وركزت المناقشات على حجم اللجنة وتكوينها وكفالة معاملة مسائل التوزيع الجغرافي العادل والخبرة على قدم المساواة. وشددت عدة وفود على أنه يمكن العثور على الخبرة اللازمة في جميع المناطق. ولاحظت الوفود أيضا أن النص ينبغي أن يكون متسقا مع الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي هذا الصدد، تبين أنه بالنسبة للانتخابات المقبلة في عام 2021، ستسترشد العملية التي تنظم انتخاب أعضاء اللجنة بتقييم الاحتياجات الحالية والمقبلة للجنة.

9 - وفي 20 شباط/فبراير 2020، قدم الميسر، السيد كورباتسكي، ورقة عمل اقترح فيها العمل على وضع صيغة على أساس العناصر التالية:

(أ) ينبغي ألا يتجاوز العدد الإجمالي لأعضاء اللجنة العدد الحالي للعضوية البالغ 30 عضوا أو أن يقل عددهم عن 25 عضوا؛

(ب) تقييم مجالات الخبرة الحالية والمقبلة اللازمة لحسن سير عمل اللجنة؛

(ج) التوزيع الجغرافي العادل وتمثيل المصالح الخاصة وفقا للأحكام المنطبقة ذات الصلة من الاتفاقية؛

(د) الممارسات القائمة المطبقة في اختيار أعضاء مختلف هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك الهيئات التقنية وهيئات الخبراء.

10 - وفي جلسته 263، المعقودة في 20 شباط/فبراير 2020، اتخذ المجلس مقررا يتعلق بانتخاب أعضاء اللجنة في عام 2021 (ISBA/26/C/9). وقرر المجلس أن ينظر في مسألة تكوين اللجنة على سبيل الأولوية في الجلسة المقبلة للمجلس، بغية اتخاذ قرار بشأن آلية تنظم انتخاب أعضاء اللجنة.

سادسا - انتخاب لملء شاغر في اللجنة القانونية والتقنية

11 - انتخب المجلس، في جلسته 260، كارستن رولمان (ألمانيا) لملء الشاغر في اللجنة القانونية والتقنية الناجم عن استقالة كريستيان يورغن رايشرت (ألمانيا) للفترة المتبقية من ولايته حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (انظر ISBA/26/C/5).

سابعا - تقرير الأمين العام عن حالة عقود الاستكشاف والمسائل ذات الصلة

12 - أحاط المجلس علما، في جلسته 260، بتقرير الأمين العام عن حالة عقود الاستكشاف والمسائل ذات الصلة، بما في ذلك معلومات عن الاستعراض الدوري لتنفيذ خطط عمل الاستكشاف الموافق عليها (ISBA/26/C/4)، بما في ذلك اقتراح وضع توجيهات للمتعاقدين بشأن مضمون التقارير الدورية وشكلها وهيكلها.

ثامنا - تقرير الأمين العام عن تنفيذ المقرر الذي اتخذه المجلس في عام 2019 بشأن تقارير رئيسة اللجنة القانونية والتقنية

13 - أحاط المجلس علما، في جلسته 260، بتقرير الأمين العام عن تنفيذ المقرر الذي اتخذه المجلس في عام 2019 بشأن تقارير رئيسة اللجنة القانونية والتقنية (ISBA/26/C/3). وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في وضع المعايير والمبادئ التوجيهية، أبلغ الأمين العام المجلس بأنه تم الاضطلاع بقدر كبير من العمل وأن اللجنة ستستعرض النواتج وفقا للعملية والجدول الزمني اللذين اقترحتهما اللجنة (انظر ISBA/25/C/19/Add.1) وأحاط المجلس علما بهما في تموز/يوليه 2019. وأقرت الوفود بأهمية العمل الذي تقوده اللجنة بشأن وضع المعايير والمبادئ التوجيهية، وقالت إن من الضروري وضع هذه المعايير والمبادئ التوجيهية كجزء من مجموعة، إلى جانب مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة، مع وضع المعايير والمبادئ التوجيهية اللازمة قبل اعتماد مشروع النظام. وحذرت بعض الوفود من التسرّع في الأعمال على حساب النوعية وشددت على ضرورة النهوض بهذا العمل ووضع أهداف وغايات ومبادئ بيئية بطريقة شفافة.

14 - ورحبت بعض الوفود بالتقدم المحرز في استعراض ووضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية في منطقة صدع كلاريون - كليبرتون وشمال مرتفع وسط المحيط الأطلسي، وشددت على ضرورة وضع هذه الخطط في مناطق أخرى ذات أولوية، مثل المحيط الهندي.

تاسعا - مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة

15 - في الفترة من 17 إلى 21 شباط/فبراير 2020، استأنف المجلس نظره في مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة (ISBA/25/C/WP.1). واستفاد المجلس من التعليقات على مشروع النظام المقدمة من أعضاء المجلس والدول الأخرى الأعضاء في السلطة الدولية لقاع البحار والمراقبين وأصحاب المصلحة استجابة للدعوة التي وجهها المجلس في دورته الخامسة والعشرين (ISBA/25/C/37)؛ ومذكرة من الأمانة بشأن التعليقات على مشروع النظام، تقدم لمحة عامة واسعة عن المسائل الرئيسية التي أثيرت في الرسائل الخطية ولمحة عامة عن النقاط العامة المنبثقة من بعض الأحكام التنظيمية (ISBA/26/C/2)؛ وتجميع اقتراحات صياغة محددة قدمها أعضاء المجلس (ISBA/26/C/CRP.1)[(1)].

ألف - استئناف النظر الموضوعي في مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة

16 - في الفترة من 18 إلى 21 شباط/فبراير 2020، اجتمع المجلس في إطار غير رسمي لاستئناف نظره في مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة (ISBA/25/C/WP.1). ونظر المجلس في الأجزاء الرابع والخامس والسادس ومرفقاتها الرابع والسابع والثامن المرتبطة بها.

باء - التقدم المحرز فيما يتعلق بوضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها

17 - في الجلسة 261، المعقودة في 17 شباط/فبراير 2020، تلقى المجلس تقرير الرئيس عن نتائج الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للمجلس بشأن وضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها (ISBA/26/C/8).

18 - وفي الجلسة 262، المعقودة في 18 شباط/فبراير 2020، أعربت بعض الوفود عن رأي مفاده أن النموذج المالي ينبغي أن يتضمن افتراضات تتعلق بأسعار المعادن، وتكاليف المتعاقدين وإيراداتهم، ورسوم الدولة المزكية، وضريبة دخل الشركات. وجرى التشديد أيضا على أهمية ضمان وجود شفافية كافية في العلاقة بين المتعاقدين والدول المزكية وإدراج معايير بيئية عند استعراض النموذج. وأشير إلى أن النظام ينبغي أن يكون منصفا لكل من السلطة والمتعاقدين. واتفقت الوفود على أنه لا ينبغي استبعاد أي خيار لنظام الدفع في تلك المرحلة.

19 - وقرر المجلس عقد اجتماع رابع للفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للمجلس قبل الجزء الثاني من الدورة السادسة والعشرين للمجلس من أجل مواصلة المضي قدما في العمل المتعلق بآلية الدفع الخاصة بالعقيدات المتعددة الفلزات على سبيل الأولوية. ودعا المجلس أيضا جميع أصحاب المصلحة إلى تقديم تعليقاتهم إلى الأمانة بحلول 23 آذار/مارس 2020، بغرض مواصلة تنقيح افتراضات النموذج. ومع التسليم بأن الفريق العامل لم يؤيد أو يتخلى تماما عن أي من الخيارات الأربعة لآلية الدفع، طلب المجلس

(1) متاح على الرابط التالي: www.isa.org.jm/document/isba26ccrp1.

إلى الأمانة أن تعد تقريرا من أجل زيادة تحسين آلية رسم الامتياز القيمي الثابت ذات الفترتين وآلية رسم الامتياز القيمي التدريجي ذات الفترتين، بما في ذلك مراعاة أي تعليقات يقدمها أصحاب المصلحة بحلول 23 آذار/مارس. وطلب المجلس أيضا إلى الأمانة أن تعد دراسة مقارنة للتعدين في قاع البحار والتعدين البري فيما يتعلق بهدف السياسة العامة الوارد في البند (1) (ب) من الجزء 8 من مرفق الاتفاق بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982. وطلب المجلس إلى الأمانة أن تتيح الوثائق التي سيُنظر فيها في الاجتماع المقبل للفريق العامل على الموقع الشبكي للسلطة قبل 14 يوما على الأقل من اليوم الأول من الاجتماع المقبل. وشدد المجلس على الحاجة إلى مشاركة الدول الأعضاء في السلطة على نطاق واسع في الاجتماع الرابع، وأشار إلى أنه وافق على استخدام صندوق التبرعات الاستئماني لدعم مشاركة أعضاء المجلس من البلدان النامية لهذا الغرض.

جيم - طرائق العمل

20 - ناقش المجلس، في الجلسة 262، طريقة عمل للمضي قدما في النظر في مشروع النظام. وفي حين أعربت بعض الوفود عن تأييدها لإنشاء أفرقة عاملة غير رسمية إضافية تركز على المسائل المواضيعية والمعقدة، أعربت وفود أخرى عن قلقها إزاء التوقيت والاجتماعات الموازية المحتملة لهذه الأفرقة العاملة. وأُعرب أيضا عن شواغل بشأن المقترحات الداعية إلى عقد اجتماعات فيما بين الدورات لهذه الأفرقة العاملة أو عقد اجتماعات خارج مقر السلطة. واتُفق عموما على أنه ينبغي للأفرقة العاملة غير الرسمية أن تستفيد استفادة كاملة من الوقت وخدمات الاجتماعات المتاحة أثناء اجتماعات المجلس، وأنه ينبغي تجنب عقد اجتماعات موازية واجتماعات فيما بين الدورات.

21 - وفي 20 شباط/فبراير 2020، عين المجلس أحد نواب الرئيس، كينيث وونغ (كندا)، لتيسير المشاورات غير الرسمية بشأن طرائق العمل المتصلة بمشروع النظام.

22 - وفي الجلسة 264، المعقودة في 21 شباط/فبراير، قدم الميسر، على أساس المشاورات غير الرسمية، ورقة عمل إلى المجلس تتضمن طرائق العمل المقترحة للمضي قدما في النظر في مشروع النظام. واعتمد المجلس طرائق العمل المقترحة، وبالإضافة إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للمجلس فيما يتعلق بوضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها، وافق المجلس على إنشاء الأفرقة العاملة غير الرسمية الثلاثة التالية المعنية بالمسائل المواضيعية، والتي يقود كل منها ميسر:

(أ) فريق عامل غير رسمي معني بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها؛

(ب) فريق عامل غير رسمي معني بالتفتيش والامتثال والإنفاذ؛

(ج) فريق عامل غير رسمي معني بالمسائل المؤسسية (بما في ذلك دور ومسؤوليات مختلف الأجهزة التابعة للسلطة، والجداول الزمنية، واللجوء إلى الخبرة المستقلة، ومشاركة أصحاب المصلحة).

ولم تعتبر المسائل المتعلقة بالمسؤولية جاهزة للنظر فيها في سياق فريق عامل غير رسمي لأن اللجنة القانونية والتقنية تنظر حاليا في المسألة.

23 - وينص مرفق مقرر المجلس بشأن تعزيز أساليب العمل من أجل المضي قدما بالمناقشات المتعلقة بمشروع النظام (ISBA/26/C/11) بالتفصيل على ولاية الأفرقة العاملة غير الرسمية وطرائق عملها ودور

الميسرين. وطلب المجلس إلى الميسرين أن يقدموا تقريرا عن التقدم المحرز في عملهم في الاجتماع المقبل للمجلس في تموز/يوليه 2020.

24 - وأشار الرئيس بالنيابة إلى أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للمجلس فيما يتعلق بوضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها يرأسه عضو من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وعينت المجموعة الأفريقية جانيت أوموليغيو أوليسا (نيجيريا) ميسِّرة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالتفتيش والامتثال والإنفاذ. ووافق المجلس على أن تقوم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ بتعيين ميسر للفريق العامل غير الرسمي المعني بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، في حين تعين مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ميسِّر الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المؤسسية. واتُّفق على أن تقوم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإبلاغ الأمانة بترشيحاتهما في أقرب وقت ممكن، وأن يعمل المكتب مع الأمانة لضمان إحاطة الميسرين بشكل كامل تحضيرا للجزء الثاني من الدورة السادسة والعشرين للمجلس في تموز/يوليه 2020. ولاحظ المجلس أنه تم بالفعل تعيين عضو من مجموعة دول أوروبا الشرقية لتيسير العمل بشأن مسألة انتخاب أعضاء اللجنة القانونية والتقنية، ولذلك أشارت المجموعة إلى أنها لن تقدم ميسرا للأفرقة العاملة غير الرسمية.

دال - خطط الإدارة البيئية الإقليمية

25 - في 19 شباط/فبراير 2020، وفي سياق الجزء الرابع من مشروع النظام، نظر المجلس في مقترح بشأن إجراءات لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية والموافقة عليها واستعراضها (ISBA/26/C/6) ونموذج مقترح لخطط الإدارة البيئية الإقليمية وللحد الأدنى من متطلباتها (ISBA/26/C/7)، وقد قدمهما وفدا ألمانيا وهولندا، مع مشاركة كوستاريكا في تقديمهما. وتزامنت الآراء العامة بشأن هذه المسألة مع استصواب العمل على توحيد النهج المتبع في وضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية. واقترح أحد الوفود أن تكون هذه الخطط ملزمة قانونا. وأعربت بعض الوفود عن تقديرها لأهمية وضع هذه الخطط وقالت إن أي أفرقة عاملة تقنية مقترحة ينبغي أن تكون مخصصة وغير رسمية وأنه لا ينبغي إنشاء هيئات رسمية. وشدد عدد من الوفود على أهمية كفالة النظر في كلا المقترحين بالاقتران مع العمل الجاري في إطار مشروع النظام، وكذلك تحت رعاية اللجنة القانونية والتقنية وفقا لولايتها بموجب الاتفاقية. وطرحت الوفود أسئلة بشأن تفاصيل كيفية عمل الأفرقة العاملة التقنية واقترحت أن تنظر اللجنة المالية في الآثار المترتبة على إنشاء هذه الأفرقة من حيث التكلفة. وترددت الوفود إزاء اعتماد المجلس للنهج الوارد وصفه في المقترحين، على أساس أن إنشاء هيئة خبراء خارج نطاق اللجنة القانونية والتقنية يمكن أن يثير مشاكل. وأشير أيضا إلى الاستعراض الحالي الذي تجريه اللجنة لتحسين عملياتها لوضع الخطط الإقليمية للإدارة البيئية استنادا إلى وثيقة توجيهية أعدتها الأمانة، ولوحظ أن عمليات اللجنة مماثلة للعملية المبينة في المقترحين. وجرى التشديد أيضا على أهمية أن يكون للمجلس دور إشرافي أكبر في هذا الصدد.

26 - وفي الجلسة 264، المعقودة في 21 شباط/فبراير 2020، وعقب مزيد من المناقشات في إطار غير رسمي، اتخذ المجلس قرارا بشأن اتباع نهج موحد لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية في المنطقة والموافقة عليها واستعراضها (ISBA/26/C/10). وطلب المجلس إلى اللجنة القانونية والتقنية أن تواصل، بالتشاور مع اللجنة المالية، عند الاقتضاء، وضع توجيهات لتيسير وضع خطط للإدارة البيئية الإقليمية، وفقا

للاتفاقية والاتفاق وقواعد السـلطة الدولية لقاع البحار وأنظمتها وإجراءاتها، مع مراعاة المقترحين المذكورين أعلاه (ISBA/26/C/6 و ISBA/26/C/7)، حسب الاقتضاء، بغية تقديم توصية إلى المجلس بشأن نهج موحد، بما في ذلك نموذج يتضمن عناصر إرشادية. وطلب المجلس أيضا إلى اللجنة أن تقدم تقريرا عن التقدم المحرز في عملها بشأن هذه المسألة في الاجتماع المقبل للمجلس في تموز/يوليه 2020.